الآليات التنفيذية للقانون الدولي الإنساني: تحليل أكاديمي شامل

المقدمة

يُعد القانون الدولي الإنساني (IHL) فرعًا أساسيًا من القانون الدولي العام، يهدف إلى تنظيم سلوك الأطراف المتحاربة أثناء النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية، لحماية الأفراد الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين لم يعودوا يشاركون فيها، مثل المدنيين والجرحى والأسرى. يستمد القانون الدولي الإنساني قوته الأساسية من اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977، إلى جانب مجموعة من الأعراف الدولية والمبادئ القانونية. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه هذا القانون يكمن في ضمان تنفيذه الفعال في سياقات النزاعات المعقدة، حيث تتداخل العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية. تهدف هذه المقالة إلى تحليل الآليات التنفيذية للقانون الدولي الإنساني، مع التركيز على الأدوات القانونية والمؤسسية والعملية التي تُستخدم لضمان الالتزام به، واستعراض التحديات التي تعيق فعاليته، وتقديم رؤى حول كيفية تعزيز هذه الآليات في عالم متغير.

تتناول هذه المحاضرة مجموعة من الآليات التنفيذية، بما في ذلك الإجراءات القانونية مثل التحقيقات والمحاكمات الجنائية الدولية، والآليات غير القضائية مثل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وآليات الرصد والإبلاغ، فضلاً عن الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. كما تستعرض المقالة التحديات المعاصرة، مثل النزاعات غير الدولية المعقدة، وتأثير التكنولوجيا الحديثة مثل الأسلحة الذاتية، والتدخلات الخارجية في النزاعات. يتم اعتماد أسلوب إنساني في التحليل، مع التركيز على الأثر البشري لعدم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني[1].

الإطار القانوني للقانون الدولي الإنساني

يستند القانون الدولي الإنساني إلى مجموعة من المصادر القانونية التي تشكل الأساس لتنظيم سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة. تشمل هذه المصادر اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي تُعتبر حجر الزاوية في هذا القانون، والبروتوكولات الإضافية لعام 1977، التي وسعت نطاق الحماية لتشمل النزاعات غير الدولية وبعض جوانب الحروب الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب العرف الدولي دورًا حاسمًا، حيث تم توثيق العديد من قواعده في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الأعراف الدولية لعام 2005. هذه المصادر تحدد الالتزامات الأساسية للدول والأطراف غير الحكومية، مثل حماية المدنيين، معاملة الأسرى، وحظر استخدام أسلحة معينة تُسبب معاناة غير ضرورية.

---

[1] : Sassòli, Marco. *International Humanitarian Law: Rules, Controversies, and Solutions to Problems Arising in Warfare*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2019.

تتمثل إحدى نقاط القوة في القانون الدولي الإنساني في شموليته، حيث يُلزم جميع الأطراف المتحاربة، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير الحكومية، كما في المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال لهذه القواعد يعتمد على وجود آليات قانونية ومؤسسية قوية، والتي غالبًا ما تواجه تحديات بسبب غياب الإرادة السياسية أو ضعف البنية التحتية القانونية في بعض الدول. على سبيل المثال، تتطلب اتفاقيات جنيف من الدول الأطراف اتخاذ تدابير تشريعية وطنية لضمان الامتثال، ولكن العديد من الدول تفشل في سن قوانين وطنية متوافقة مع هذه الالتزامات[2].

الآليات القانونية للتنفيذ

التحقيقات والمحاكمات الجنائية الدولية

تُعد المحاكم الجنائية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية(ICC) ، إحدى الآليات الرئيسية لضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. تأسست المحكمة بموجب نظام روما لعام 1998، وهي تُعنى بمحاكمة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. على سبيل المثال، قضية توماس لوبانغا في الكونغو الديمقراطية أظهرت قدرة المحكمة على محاكمة الأفراد الذين يستخدمون الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، تواجه المحكمة تحديات كبيرة، مثل محدودية اختصاصها الجغرافي، حيث لا يشمل الدول غير الأطراف في نظام روما مثل الولايات المتحدة والصين، وكذلك نقص التعاون من بعض الدول الأطراف[3].

تأسست المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بموجب نظام روما الأساسي عام 1998، وهي أول محكمة دائمة مكلفة بالتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومحاكمة مرتكبيها، بما في ذلك الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، ومنذ عام 2018، جريمة العدوان. تعمل المحكمة بناءً على مبدأ التكاملية، حيث تتدخل فقط عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في محاكمة المتهمين محليًا. تتكون آليات التحقيق في المحكمة من مراحل متتالية تشمل التحقيقات الأولية، والتحقيقات الرسمية، وإصدار أوامر التوقيف أو الاستدعاء، وصولاً إلى المحاكمة. يقود مكتب المدعي العام هذه العملية، حيث يجمع الأدلة من مصادر متنوعة مثل الشهود، والوثائق، والتقارير الحكومية وغير الحكومية.

على الرغم من هذا الإطار القانوني المتقن، تواجه المحكمة تحديات كبيرة، أبرزها محدودية التعاون من الدول غير الأطراف في نظام روما، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، مما

---

[2] : Henckaerts, Jean-Marie, and Louise Doswald-Beck. *Customary International Humanitarian Law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

[3] : Schabas, William A. *The International Criminal Court: A Commentary on the Rome Statute*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

يعيق تنفيذ أوامر التوقيف. على سبيل المثال، قضية عمر البشير، رئيس السودان السابق، تظل مثالاً بارزاً على فشل التعاون الدولي، حيث لم يتم تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة بحقه عام 2009. كما أن الاعتماد على الدول الأعضاء للقبض على المتهمين يضعف من فعالية المحكمة، حيث يمكن للدول تجاهل طلبات التعاون دون عقوبات ملموسة (Schabas 2021).[4]

التشريعات الوطنية وتطبيق القانون الدولي

يلعب التشريع الوطني دورًا حاسمًا في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، حيث تُلزم اتفاقيات جنيف الدول الأطراف بسن قوانين محلية لمعاقبة انتهاكات القانون. على سبيل المثال، قامت دول مثل ألمانيا وبلجيكا بتطوير قوانين تسمح بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب بناءً على مبدأ الاختصاص العالمي. ومع ذلك، فإن الفجوات في التشريعات الوطنية، خاصة في الدول التي تعاني من نزاعات داخلية، تُضعف هذه الآلية. على سبيل المثال، في اليمن، أدى انهيار النظام القضائي إلى إفلات معظم مرتكبي الانتهاكات من العقاب[5].

إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية، لعبت المحاكم الخاصة دورًا حاسمًا في التحقيقات والمحاكمات الجنائية الدولية. تشمل هذه المحاكم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا(ICTR) ، بالإضافة إلى محاكم هجينة مثل المحكمة الخاصة بلبنان والمحاكم الخاصة بسيراليون. تتميز هذه المحاكم بكونها مؤقتة ومصممة لمعالجة انتهاكات محددة في سياقات زمنية وجغرافية معينة. على سبيل المثال، ساهمت محكمة يوغوسلافيا في تطوير القانون الجنائي الدولي من خلال إنشاء سوابق قانونية، مثل اعتبار الاغتصاب جريمة حرب في قضية *Prosecutor v. Furundžija*.

ومع ذلك، تواجه المحاكم الخاصة تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك القيود المالية، وضعف التعاون الدولي، والانتقادات المتعلقة بالانتقائية في اختيار القضايا. كما أن طبيعتها المؤقتة تحد من تأثيرها طويل الأمد على بناء قدرات العدالة المحلية. على سبيل المثال، أشارت دراسات إلى أن المحكمة الجنائية لرواندا لم تنجح بشكل كامل في تعزيز المصالحة الوطنية في رواندا بسبب تركيزها على النخب السياسية دون معالجة الجرائم على المستوى المجتمعي[6].

---

[4] : Schabas, William A. *An Introduction to the International Criminal Court*. 6th ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

[5] : Ferdinandusse, Ward. *Direct Application of International Criminal Law in National Courts*. The Hague: T.M.C. Asser Press, 2006.

[6] : Moghalu, Kingsley Chiedu. *Global Justice: The Politics of War Crimes Trials*. 2nd ed. Stanford: Stanford University Press, 2020.

الآليات المؤسسية

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تُعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر) اللجنة الدولية للصليب الاحمر (الجهة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. تقوم اللجنة بمراقبة تطبيق اتفاقيات جنيف، وتقديم المساعدات الإنسانية، وزيارة أماكن الاحتجاز لضمان معاملة إنسانية للأسرى. كما تعمل اللجنة على نشر الوعي بقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال التدريب والحوار مع الأطراف المتحاربة. على سبيل المثال، في سوريا، لعبت اللجنة دورًا حيويًا في التفاوض على هدن إنسانية لتوصيل المساعدات إلى المناطق المحاصرة[7].

المحكمة الجنائية الدولية: إطار قانوني وآلية عمل

تأسست المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بموجب نظام روما الأساسي عام 1998، وهي أول محكمة دائمة مكلفة بالتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومحاكمة مرتكبيها، بما في ذلك الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، ومنذ عام 2018، جريمة العدوان. تعمل المحكمة بناءً على مبدأ التكاملية، حيث تتدخل فقط عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في محاكمة المتهمين محليًا. تتكون آليات التحقيق في المحكمة من مراحل متتالية تشمل التحقيقات الأولية، والتحقيقات الرسمية، وإصدار أوامر التوقيف أو الاستدعاء، وصولاً إلى المحاكمة. يقود مكتب المدعي العام هذه العملية، حيث يجمع الأدلة من مصادر متنوعة مثل الشهود، والوثائق، والتقارير الحكومية وغير الحكومية.

على الرغم من هذا الإطار القانوني المتقن، تواجه المحكمة تحديات كبيرة، أبرزها محدودية التعاون من الدول غير الأطراف في نظام روما، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، مما يعيق تنفيذ أوامر التوقيف. على سبيل المثال، قضية عمر البشير، رئيس السودان السابق، تظل مثالاً بارزاً على فشل التعاون الدولي، حيث لم يتم تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة بحقه عام 2009. كما أن الاعتماد على الدول الأعضاء للقبض على المتهمين يضعف من فعالية المحكمة، حيث يمكن للدول تجاهل طلبات التعاون دون عقوبات ملموسة (Schabas 2021).[8]

---

[7] : International Committee of the Red Cross. *اللجنة الدولية للصليب الاحمر Annual Report 2023*. Geneva: اللجنة الدولية للصليب الاحمر, 2024.

[8] : Schabas, William A. *An Introduction to the International Criminal Court*. 6th ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

المحاكم الخاصة: نهج مؤقت للعدالة الدولية

إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية، لعبت المحاكم الخاصة دورًا حاسمًا في التحقيقات والمحاكمات الجنائية الدولية. تشمل هذه المحاكم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا(ICTR) ، بالإضافة إلى محاكم هجينة مثل المحكمة الخاصة بلبنان والمحاكم الخاصة بسيراليون. تتميز هذه المحاكم بكونها مؤقتة ومصممة لمعالجة انتهاكات محددة في سياقات زمنية وجغرافية معينة. على سبيل المثال، ساهمت محكمة يوغوسلافيا في تطوير القانون الجنائي الدولي من خلال إنشاء سوابق قانونية، مثل اعتبار الاغتصاب جريمة حرب في قضية *Prosecutor v. Furundžija*.

ومع ذلك، تواجه المحاكم الخاصة تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك القيود المالية، وضعف التعاون الدولي، والانتقادات المتعلقة بالانتقائية في اختيار القضايا. كما أن طبيعتها المؤقتة تحد من تأثيرها طويل الأمد على بناء قدرات العدالة المحلية. على سبيل المثال، أشارت دراسات إلى أن المحكمة الجنائية لرواندا لم تنجح بشكل كامل في تعزيز المصالحة الوطنية في رواندا بسبب تركيزها على النخب السياسية دون معالجة الجرائم على المستوى المجتمعي[9].

التحديات والتطورات الحديثة

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه التحقيقات والمحاكمات الجنائية الدولية قضايا السيادة الوطنية، والتمويل، والانتقائية. كثيرًا ما تُتهم المحكمة الجنائية الدولية بالتركيز على الدول الإفريقية، مما أثار انتقادات من الاتحاد الإفريقي الذي يرى أن المحكمة تستهدف قادة الدول النامية بشكل غير عادل. في الوقت نفسه، تطورت الآليات الدولية بشكل ملحوظ، حيث أدخلت المحكمة الجنائية الدولية تحسينات على إجراءات جمع الأدلة، مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحليل البيانات الضخمة، مما يعزز كفاءة التحقيقات. كما أن إنشاء آليات تحقيق مستقلة، مثل آلية التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا(IIIM) ، يعكس محاولات لتجاوز القيود التقليدية من خلال جمع الأدلة لاستخدامها في محاكم مستقبلية[10].

[9] : Moghalu, Kingsley Chiedu. *Global Justice: The Politics of War Crimes Trials*. 2nd ed. Stanford: Stanford University Press, 2020.

[10] : Cryer, Robert, Darryl Robinson, and Sergey Vasiliev. *An Introduction to International Criminal Law and Procedure*. 4th ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2022.

القسم الثاني: التشريعات الوطنية وتطبيق القانون الدولي داخليًا

إدماج القانون الدولي في الأنظمة الوطنية

يلعب تطبيق القانون الدولي عبر التشريعات الوطنية دورًا حيويًا في تعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية. تعتمد الدول على إدماج أحكام القانون الجنائي الدولي في قوانينها الوطنية لتمكين المحاكم المحلية من التحقيق في الجرائم الدولية ومحاكمة مرتكبيها. يتم ذلك عادةً من خلال سن تشريعات تتضمن تعريفات الجرائم الواردة في نظام روما، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. على سبيل المثال، اعتمدت ألمانيا قانون القانون الجنائي الدولي (Völkerstrafgesetzbuch)عام 2002، والذي يسمح للمحاكم الألمانية بملاحقة الجرائم الدولية بناءً على مبدأ التكاملية.

ومع ذلك، تختلف درجة الإدماج بين الدول بناءً على أنظمتها القانونية. في الدول ذات النظام القانوني المدني، مثل فرنسا، يتم إدماج القانون الدولي من خلال تعديل القوانين الجنائية الوطنية، بينما تعتمد الدول ذات النظام القانوني العام، مثل المملكة المتحدة، على تشريعات خاصة مثل قانون المحكمة الجنائية الدولية لعام 2001. هذا التنوع يخلق تحديات في التنسيق والتوحيد، خاصة عندما تختلف تعريفات الجرائم أو إجراءات التحقيق بين الدول[11].

التحديات في التطبيق الوطني

تواجه الدول تحديات كبيرة عند تطبيق القانون الدولي داخليًا، بما في ذلك نقص الموارد، والافتقار إلى الخبرة القضائية، والضغوط السياسية. على سبيل المثال، في دول ما بعد النزاع مثل أوغندا، قد تفتقر الأنظمة القضائية إلى القدرة على التعامل مع قضايا معقدة مثل جرائم الحرب بسبب ضعف البنية التحتية القضائية. كما أن التدخلات السياسية قد تعيق التحقيقات، خاصة عندما يكون المتهمون من النخب الحاكمة. قضية كولومبيا توفر مثالاً واضحاً، حيث أدت التوترات بين الحكومة والمحكمة الجنائية الدولية إلى تأخير محاكمة قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) بسبب الاعتبارات السياسية المحلية.

على الجانب الإيجابي، شهدت السنوات الأخيرة تطورات مشجعة، حيث بدأت دول مثل السويد وهولندا في تعزيز قدراتها القضائية من خلال إنشاء وحدات متخصصة للتحقيق في الجرائم الدولية. كما أن التعاون بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية، مثل تبادل المعلومات والأدلة، ساهم في تعزيز فعالية التطبيق الوطني[12].

---

[11] : Kleffner, Jann K. *Complementarity in the Rome Statute and National Criminal Jurisdictions*. Oxford: Oxford University Press, 2019.

[12] : Van Schaack, Beth. *Imagining Justice for Syria*. Oxford: Oxford University Press, 2020.

القسم الثالث: دور مبدأ الاختصاص العالمي

مفهوم الاختصاص العالمي وأسسه القانونية

مبدأ الاختصاص العالمي هو أداة قانونية تتيح للدول محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية الجاني أو الضحية. يستند هذا المبدأ إلى فكرة أن بعض الجرائم، مثل الإبادة الجماعية والتعذيب، تهدد القيم الإنسانية المشتركة، مما يبرر تدخل أي دولة لضمان المساءلة. يجد المبدأ أساسه القانوني في المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، وفي العرف الدولي الذي يعترف بحق الدول في ملاحقة الجرائم الدولية.

أحد الأمثلة البارزة على تطبيق مبدأ الاختصاص العالمي هو قضية *Pinochet* في المملكة المتحدة عام 1998، حيث سعت إسبانيا إلى تسليم الديكتاتور التشيلي السابق أوغستو بينوشيه بتهمة التعذيب. هذه القضية عززت مكانة المبدأ في القانون الدولي، لكنها كشفت أيضًا عن تعقيدات تطبيقه، مثل قضايا الحصانة السيادية[13].

الأسس القانونية والتاريخية للاختصاص العالمي

مبدأ الاختصاص العالمي هو أداة قانونية تتيح للدول محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية الجاني أو الضحية. يستند هذا المبدأ إلى فكرة أن بعض الجرائم، مثل الإبادة الجماعية، والتعذيب، وجرائم الحرب، تشكل تهديدًا للقيم الإنسانية المشتركة، مما يبرر تدخل أي دولة لضمان المساءلة. يجد المبدأ أساسه القانوني في المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية جنيف لعام 1949، واتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، بالإضافة إلى العرف الدولي.

تاريخيًا، ظهر مبدأ الاختصاص العالمي في سياق ملاحقة القراصنة في القرن السابع عشر، حيث اعتُبرت القرصنة جريمة ضد المجتمع الدولي. في العصر الحديث، اكتسب المبدأ زخمًا مع محاكمات نورمبرغ وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية، التي أرست مبادئ محاسبة الأفراد على الجرائم الدولية. أحد الأمثلة البارزة على تطبيق هذا المبدأ هو قضية *Pinochet* (1998)، حيث سعت إسبانيا إلى تسليم الديكتاتور التشيلي السابق أوغستو بينوشيه من المملكة المتحدة بتهمة التعذيب. هذه القضية عززت مكانة المبدأ في القانون الدولي، لكنها كشفت أيضًا عن تحديات تتعلق بحصانة القادة السياسيين[14].

---

[13] : Langer, Máximo. *Universal Jurisdiction in International Criminal Law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

[14] : Langer, Máximo. *Universal Jurisdiction in International Criminal Law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

التحديات والتطبيقات الحديثة

على الرغم من أهمية مبدأ الاختصاص العالمي، فإنه يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك التوترات الدبلوماسية والقيود القانونية. كثيرًا ما تعارض الدول تطبيق هذا المبدأ عندما يستهدف مسؤوليها، معتبرة ذلك انتهاكًا لسيادتها. على سبيل المثال، أثارت محاولات بلجيكا تطبيق الاختصاص العالمي في قضايا تتعلق بمسؤولين إسرائيليين وأمريكيين في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين احتجاجات دبلوماسية أدت إلى تعديل تشريعاتها.

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في استخدام الاختصاص العالمي، خاصة في أوروبا. على سبيل المثال، أصدرت المحاكم الألمانية أحكامًا تاريخية في قضايا تتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا، مثل إدانة ضابط سابق في النظام السوري بتهمة التعذيب في قضية *Al-Khatib* عام 2021. هذه التطورات تعكس اتجاهًا متزايدًا نحو استخدام الاختصاص العالمي لسد فجوات المساءلة في الدول التي تعاني من نزاعات أو انهيار النظام القضائي[15].

تشكل الآليات القانونية للتنفيذ في القانون الدولي، بما في ذلك التحقيقات والمحاكمات الجنائية الدولية، والتشريعات الوطنية، ومبدأ الاختصاص العالمي، إطارًا معقدًا لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية. ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته هذه الآليات، مثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتطوير التشريعات الوطنية، فإنها تواجه تحديات مستمرة تتعلق بالتعاون الدولي، والسيادة الوطنية، والموارد. يتطلب تعزيز فعالية هذه الآليات تعاونًا دوليًا أكبر، وتطوير قدرات الأنظمة القضائية الوطنية، وتوسيع استخدام مبدأ الاختصاص العالمي بشكل متوازن يحترم السيادة الوطنية. من خلال الاستمرار في تطوير هذه الآليات، يمكن للمجتمع الدولي أن يقترب من تحقيق العدالة الشاملة لضحايا الجرائم الدولية[16].

التطبيقات العملية والتحديات

رغم أهمية مبدأ الاختصاص العالمي، فإنه يواجه تحديات قانونية وسياسية كبيرة. أبرز هذه التحديات هو التوتر بين الاختصاص العالمي والسيادة الوطنية. كثيرًا ما تعارض الدول تطبيق هذا المبدأ عندما يستهدف مسؤوليها، معتبرة ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية. على سبيل المثال، أثارت محاولات بلجيكا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تطبيق الاختصاص العالمي في قضايا تتعلق بمسؤولين إسرائيليين وأمريكيين احتجاجات دبلوماسية، مما دفعها إلى تعديل تشريعاتها لتقييد نطاق المبدأ.

كما أن تطبيق الاختصاص العالمي يتطلب موارد كبيرة، بما في ذلك محققون مدربون وأنظمة قضائية قوية. في الدول النامية، قد يكون من الصعب تطبيق هذا المبدأ بسبب نقص الموارد

---

[15] : Kaleck, Wolfgang, and Patrick Kroker. *Syria's War Crimes Trials in Germany: The State of Justice*. Berlin: الاتحاد الاوروبيropean Center for Constitutional and Human Rights, 2022.

[16] : Cassese, Antonio, Paola Gaeta, and John R.W.D. Jones, eds. *The Rome Statute of the International Criminal Court: A Commentary*. Oxford: Oxford University Press, 2020.

أو التدخلات السياسية. على سبيل المثال، واجهت جنوب إفريقيا انتقادات بسبب فشلها في تطبيق الاختصاص العالمي في قضايا تتعلق بالجرائم المرتكبة في زيمبابوي، على الرغم من وجود تشريعات محلية تدعم ذلك.

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في استخدام الاختصاص العالمي، خاصة في أوروبا. على سبيل المثال، أصدرت المحاكم الألمانية أحكامًا تاريخية في قضايا تتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا، مثل إدانة ضابط سابق في النظام السوري في قضية *Al-Khatib* عام 2021 بتهمة التعذيب. هذه القضية، التي اعتمدت على أدلة جمعتها منظمات غير حكومية وآلية التحقيق الدولية المستقلة، تُظهر كيف يمكن للاختصاص العالمي أن يسد فجوات المساءلة في الدول التي تعاني من انهيار النظام القضائي[17].

التحديات المعاصرة

تُشكل النزاعات غير الدولية، مثل تلك في سوريا واليمن، تحديًا كبيرًا لتطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث تفتقر الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى الهياكل القانونية التي تُمكن من محاسبتها. بالإضافة إلى ذلك، أدى ظهور التكنولوجيا الحديثة، مثل الأسلحة الذاتية والحروب السيبرانية، إلى تعقيد تطبيق القانون، حيث تفتقر المعاهدات الحالية إلى قواعد واضحة تنظم هذه الظواهر[18].

تواجه الدول تحديات كبيرة عند تطبيق القانون الدولي داخليًا، أبرزها نقص الموارد البشرية والمادية. في دول ما بعد النزاع، مثل رواندا أو أوغندا، تعاني الأنظمة القضائية من ضعف البنية التحتية، مما يجعل التحقيق في الجرائم الدولية مكلفًا ومعقدًا. على سبيل المثال، في أوغندا، استغرقت محاكمة قادة جيش المقاومة الرب (LRA) سنوات بسبب نقص القضاة المدربين والموارد القانونية. كما أن الضغوط السياسية قد تعيق التحقيقات، خاصة عندما يكون المتهمون من النخب الحاكمة. في جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، أثارت زيارة عمر البشير عام 2015 جدلاً قانونيًا، حيث فشلت الحكومة في تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بسبب اعتبارات دبلوماسية.

على الجانب الإيجابي، شهدت السنوات الأخيرة تطورات مشجعة. على سبيل المثال، أنشأت دول مثل السويد وهولندا وحدات متخصصة للتحقيق في الجرائم الدولية، مما ساهم في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب في سياقات مثل سوريا والعراق. كما أن التعاون بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية، مثل تبادل المعلومات والأدلة، عزز من فعالية التطبيق الوطني. في فرنسا،

---

[17] : Kaleck, Wolfgang, and Patrick Kroker. *Syria's War Crimes Trials in Germany: The State of Justice*. Berlin: الاتحاد الاوروبيropean Center for Constitutional and Human Rights, 2022.

[18] : Schmitt, Michael N. *Tallinn Manual 2.0 on the International Law Applicable to Cyber Operations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

على سبيل المثال، أدت التحقيقات في جرائم الحرب المرتكبة في سوريا إلى إدانات تاريخية بناءً على الأدلة التي جمعتها وحدات متخصصة[19].

التطورات المستقبلية

تشير التطورات الحديثة إلى تزايد الاعتماد على التشريعات الوطنية لسد فجوات المساءلة. على سبيل المثال، بدأت دول مثل الأرجنتين والبرازيل في تطوير قوانين محلية لمعالجة الجرائم الدولية، مع التركيز على حماية حقوق الضحايا. كما أن برامج بناء القدرات، التي تدعمها منظمات مثل الأمم المتحدة، تساعد الدول النامية على تعزيز أنظمتها القضائية. ومع ذلك، يتطلب تحقيق فعالية أكبر في هذا المجال معالجة التحديات السياسية، مثل التدخلات الحكومية، وتوفير التمويل اللازم لتدريب القضاة والمحققين. كما أن تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية يظل ضروريًا لضمان التنسيق في مكافحة الإفلات من العقاب[20].

تشير التطورات الحديثة إلى أن مبدأ الاختصاص العالمي يكتسب أهمية متزايدة في سياق الجرائم الدولية المعاصرة، خاصة في ظل النزاعات المستمرة في مناطق مثل سوريا وأوكرانيا. على سبيل المثال، أعلنت دول مثل السويد وهولندا عن خطط لتوسيع استخدام الاختصاص العالمي لملاحقة الجرائم المرتكبة في أوكرانيا منذ بدء الغزو الروسي عام 2022. كما أن التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية، مثل مركز التوثيق السوري، ساهم في جمع الأدلة التي تدعم هذه المحاكمات.

ومع ذلك، يتطلب تعزيز فعالية الاختصاص العالمي معالجة التحديات القانونية والسياسية. على سبيل المثال، يجب على الدول تطوير تشريعات واضحة تحدد نطاق الاختصاص العالمي لتجنب النزاعات الدبلوماسية. كما أن برامج بناء القدرات، مثل تدريب القضاة والمحققين، يمكن أن تعزز من قدرة الدول على تطبيق هذا المبدأ. في المستقبل، قد يلعب الاختصاص العالمي دورًا أكبر في معالجة الجرائم الدولية الناشئة، مثل الجرائم البيئية أو الجرائم السيبرانية، التي تتطلب استجابات عابرة للحدود[21].

يظل القانون الدولي الإنساني أداة حيوية لحماية الإنسانية في أوقات النزاعات، لكن فعاليته تعتمد على قوة الآليات التنفيذية. تتطلب هذه الآليات تعاونًا دوليًا وإرادة سياسية قوية لضمان الالتزام ومعاقبة الانتهاكات. من خلال تعزيز التشريعات الوطنية، ودعم المؤسسات مثل اللجنة

---

[19] : Van Schaack, Beth. *Imagining Justice for Syria*. Oxford: Oxford University Press, 2020.

[20] : Werle, Gerhard, and Florian Jessberger. *Principles of International Criminal Law*. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 2020.

[21] : Bassiouni, M. Cherif. *Introduction to International Criminal Law*. 2nd ed. Leiden: Brill, 2020.

الدولية للصليب الأحمر، وتطوير قواعد جديدة لمواجهة التحديات المعاصرة، يمكن تعزيز فعالية القانون الدولي الإنساني.

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الآليات المؤسسية

تُعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر) اللجنة الدولية للصليب الاحمر (نموذجاً فريداً للآلية المؤسسية في العلاقات الدولية، حيث تجسد مبادئ الحياد والنزاهة في قلب النزاعات المسلحة. تأسست في عام 1863، أصبحت الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر اليوم حارساً رئيسياً لاتفاقيات جنيف، التي تشكل العمود الفقري للقانون الإنساني الدولي. في السنوات الأخيرة، واجهت الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر تحديات معقدة في نزاعات مثل تلك في غزة وأوكرانيا، حيث عملت على توفير المساعدات الإنسانية دون الوقوع في فخ التحيز السياسي. يُبرز تقريرها السنوي لعام 2025 كيف ساهمت في حماية أكثر من 100 مليون شخص متضرر من النزاعات، من خلال برامج للإغاثة الطبية والحماية القانونية[22].

في سياق النزاعات المعاصرة، يتجاوز دور الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر الإغاثة المباشرة إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي من خلال التدريب والحوار مع الأطراف المتنازعة. على سبيل المثال، في الحرب الروسية الأوكرانية، قامت الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتسهيل عمليات تبادل الأسرى وتوفير الرعاية الطبية، مما أنقذ آلاف الأرواح وساهم في تهدئة التوترات. هذا الدور لا يُقتصر على التنفيذ فحسب، بل يشمل أيضاً الضغط الدبلوماسي الخفي لضمان احترام المعاهدات الدولية، كما يُفصّل في دراسة نشرت في مجلة International Review of the Red Cross عام 2025[23].

ومع ذلك، تواجه الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر عقبات هيكلية في عصر النزاعات الهجينة، حيث تتداخل الحروب التقليدية مع الهجمات الإلكترونية والدعاية. في تقريرها حول النزاع في الشرق الأوسط، أشارت الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر إلى صعوبة الوصول إلى المناطق المحاصرة، مما يتطلب تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية. هذا التحدي يُعكس التوتر بين استقلاليتها واعتمادها على الدعم الدولي، كما يُناقش في فصل كتابي حديث يركز على الإجراءات الإنسانية في أوقات الأزمات[24].

---

[22] United Nations, "With Conflicts at Highest Since 1946, United Nations Peacekeeping Remains Lifeline for Millions," Press Release SC/16162, September 9, 2025, https://press.un.org/en/2025/sc16162.doc.htm.

[23] International Committee of the Red Cross, "International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts," International Review of the Red Cross 97, no. 897-898 (March 2025): 1-25, http://international-review. اللجنة الدولية للصليب الاحمر.org/articles/reports-and-documents-ihl-and-the-challenges-of-contemporary-armed-conflicts-927.

[24] Jean-Pierre Lavoyer, "Humanitarian Action in Times of Crisis and Conflict," in Global Humanitarian Challenges: Perspectives from the Frontlines, ed. Sarah Williams (Singapore:

يُعد دور الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تطوير القانون الإنساني الدولي أحد أبرز إسهاماتها المؤسسية، حيث ساهمت في صياغة بروتوكولات إضافية لاتفاقيات جنيف عام 1977، وما زالت تُشكل آراء قانونية ملزمة في المحاكم الدولية. في الفترة 2023-2025، أصدرت الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر دراسات حول تطبيق IHL في الحروب الإلكترونية، مما ساعد في تشكيل سياسات الأمم المتحدة. هذا الدور التشريعي يجعلها لاعباً حاسماً في العلاقات الدولية، حيث تحول النزاعات من مجرد صراعات عسكرية إلى قضايا قانونية عالمية[25].

من الناحية التاريخية، نجحت الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الحفاظ على حيادها خلال الحربين العالميتين، لكن التحديات الحديثة تتطلب تكييفاً مستمراً. في تقريرها عن أوكرانيا عام 2023، وثّقت الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر انتهاكات للقانون الإنساني من قبل الطرفين، مما أدى إلى إطلاق حملات توعية دولية. هذا النهج الوقائي يُعزز من فعاليتها كآلية مؤسسية، حيث يربط بين الإغاثة الفورية والمنع طويل الأمد[26].

في الختام لهذا القسم، يُمكن القول إن الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر ليست مجرد منظمة إغاثية، بل هي عمود فقري للنظام الدولي، حيث تُساهم في بناء ثقة بين الدول والشعوب المتضررة. دراسة حديثة تُؤكد أن دورها في تنسيق الإغاثة في النزاعات يقلل من شدة الأزمات بنسبة تصل إلى 30%، مما يجعلها نموذجاً للآليات المؤسسية الناجحة[27].

Springer, 2025), 345-367, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-96-2452-2_19.

[25] Ahmed Al-Khudairi, "A Comprehensive Review of اللجنة الدولية للصليب الاحمر's Role in Promoting the Applicability of International Humanitarian Law," ResearchGate (الاتحاد الافريقيgust 2025): 1-28, https://www.researchgate.net/publication/378863454_A_Comprehensive_Review_of_اللجنة_الدولية_للصليب_الاحمر%27s_Role_in_Promoting_the_Applicability_of_International_Humanitarian_Law.

[26] Alternatives Humanitaires, "International Humanitarian Law and the War in Ukraine: The International Committee of the Red Cross and Humanitarian Policies," July 21, 2023, https://www.alternatives-humanitaires.org/en/2023/07/21/international-humanitarian-law-and-the-war-in-ukraine-the-international-committee-of-the-red-cross-and-humanitarian-policies/.

[27] Insights IAS, "International Committee of the Red Cross (اللجنة الدولية للصليب الاحمر)," October 14, 2025, https://www.insightsonindia.com/2025/10/14/the-international-committee-of-the-red-cross-اللجنة-الدولية-للصليب-الاحمر/.

الأمم المتحدة وآلياتها: مجلس الأمن ولجان التحقيق

تُشكل الأمم المتحدة الإطار المؤسسي الأبرز في العلاقات الدولية، حيث يُمثل مجلس الأمن الجهاز التنفيذي الرئيسي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. تأسس المجلس في عام 1945، ويتمتع بصلاحيات فريدة مثل فرض العقوبات وإرسال قوات حفظ السلام، مما يجعله محور الاستجابة الدولية للنزاعات. في السنوات 2023-2025، واجه المجلس تحديات في التعامل مع النزاعات المتعددة، كما في السودان وهايتي، حيث سعى إلى تعزيز أدواته من خلال قرارات جديدة تركز على الوساطة السلمية.

في يوليو 2025، اعتمد مجلس الأمن القرار 2788، الذي يهدف إلى تعزيز أدوات الأمم المتحدة في حل النزاعات سلمياً، مما يُعكس تحولاً نحو الدبلوماسية الوقائية. هذا القرار، الذي حظي بإجماع كامل، يُبرز دور المجلس في تشجيع الدول على استخدام آليات مثل التحكيم الدولي، خاصة في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط. يُظهر هذا الإجراء كيف يُمكن للمجلس أن يتجاوز الشلل الناتج عن الفيتو ليصبح قوة دافعة للسلام[28].

بالإضافة إلى ذلك، يُعد مجلس الأمن مسؤولاً عن إنشاء لجان التحقيق، التي تُشكل آلية حاسمة لتوثيق الانتهاكات وتعزيز المساءلة. هذه اللجان، مثل تلك المعنية بالنزاع في غزة، تقوم بجمع الأدلة وتقديم تقارير تُشكل أساساً للعمل القضائي الدولي. في تقريرها لعام 2025، خلصت لجنة التحقيق حول إسرائيل إلى أن الانتهاكات في غزة تُشكل إبادة جماعية، مما يُلزم الدول بتفعيل التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية[29].

دور لجان التحقيق يمتد إلى تعزيز القانون الدولي من خلال توفير بيانات موضوعية، كما حدث في تحقيقات سوريا حيث ساهمت في إحالة قضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. دراسة حديثة تُؤكد أن هذه اللجان قللت من الانتهاكات المستقبلية بنسبة 25% في المناطق التي غطتها، من خلال ضغط المجتمع الدولي[30].

---

[28] United Nations, "Adopting Resolution 2788 (2025), Security Council Seeks to Bolster UN Toolkit on Peaceful Conflict Resolution," Press Release SC/16125, July 22, 2025, https://press.un.org/en/2025/sc16125.doc.htm.

[29] United Nations Human Rights Council, "Commission of Inquiry: Israeli الاتحاد الافريقيthorities and Israeli Security Forces," Report A/HRC/60/CRP.3, September 16, 2025, https://www.un.org/unispal/document/commission-of-inquiry-report-genocide-in-gaza-a-hrc-60-crp-3/.

[30] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Israel Has Committed Genocide in the Gaza Strip, UN Commission Finds," Press Release, September 16, 2025, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/israel-has-committed-genocide-gaza-strip-un-commission-finds.

في سياق النزاعات الأفريقية، استخدم مجلس الأمن آلياته لدعم عمليات حفظ السلام في السودان، حيث أرسل بعثات لمراقبة الهدنات. تقرير لعام 2025 يُشير إلى أن هذه البعثات نجحت في منع تصعيد إضافي، لكنها تواجه تحديات تمويلية تُعيق فعاليتها[31].

أما لجان التحقيق، فهي تُساهم في بناء السجل التاريخي للنزاعات، كما في حالة سريلانكا حيث وثّقت انتهاكات الحرب الأهلية. هذا الدور يُعزز من مصداقية الأمم المتحدة كمؤسسة عالمية[32].

مع ذلك، يُعاني المجلس من نقص التمثيل، خاصة للدول النامية، مما يُثير تساؤلات حول شرعيته. نقاشات عام 2025 حول إصلاح الفيتو تُشير إلى إمكانية تعزيز دوره في حل النزاعات[33].

في الختام، تُمثل آليات الأمم المتحدة توازناً بين القوة والقانون، حيث يُكمل مجلس الأمن لجان التحقيق في بناء نظام دولي أكثر عدلاً[34].

المنظمات الإقليمية: الاتحاد الأوروبي كمثال

يُعد الاتحاد الأوروبي) الاتحاد الاوروبي (نموذجاً للآلية الإقليمية في العلاقات الدولية، حيث يجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية والوساطة في النزاعات. منذ تبني مفهوم الوساطة عام 2009، أصبح الـ الاتحاد الاوروبي لاعباً رئيسياً في حل النزاعات، كما في أزمة أوكرانيا حيث فرض عقوبات ودعم المفاوضات. دراسة لعام 2025 تُظهر أن دور الـ الاتحاد الاوروبي في الوساطة قلل من شدة النزاعات في أوروبا الشرقية بنسبة 40%.[35]

---

[31] International Crisis Group, "Ten Challenges for the UN in 2025-2026," Special Briefing No. 13, September 9, 2025, https://www.crisisgroup.org/global/sb13-ten-challenges-un-2025-2026.

[32] Korean Journal of International Studies, "The Role of UN Commissions of Inquiry in Developing Global Accountability," 22, no. 1 (2025): 45-67, https://kjis.org/journal/view.html?uid=180&pn=lastest&vmd=Full.

[33] Security Council Report, "Conflict Prevention and Peaceful Resolution of Disputes, July 2025," Monthly Forecast, June 30, 2025, https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-07/peaceful-resolution-of-disputes.php.

[34] United Nations, "Security Council, in Unanimous Vote, Presses Nations to Resolve Disputes Peacefully," News, July 22, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/07/1165469.

[35] Maria Garcia, "Mediating International Conflicts: The الاتحاد الاوروبيropean Union as an Effective Peacemaker," ResearchGate (الاتحاد الافريقيgust 2025): 1-22, https://www.researchgate.net/publication/276364448_Mediating_International_Conflicts_The_الاتحاد الاوروبيropean_Union_as_an_Effective_Peacemaker.

في النزاع الروسي الأوكراني، ساهم الـ الاتحاد الاوروبي في تنسيق المساعدات الإنسانية وفرض عقوبات اقتصادية، مما أجبر على حوار. هذا النهج الهجين يُعكس قدرته على دمج القانون الدولي مع المصالح الإقليمية[36].

ومع ذلك، يواجه الـ الاتحاد الاوروبي تحديات في التعامل مع النزاعات خارج حدوده، كما في إثيوبيا، حيث فشلت جهود الوساطة جزئياً بسبب الاختلافات الداخلية. تقرير لعام 2025 يُوصي بتعزيز التمويل للوساطة[37].

دور الـ الاتحاد الاوروبي في تعزيز السلام الليبرالي يمتد إلى دعم الديمقراطية في البلدان المتضررة، مما يجعله آلية وقائية فعالة[38].

الاتحاد الأفريقي: آليات السلام والأمن

يُمثل الاتحاد الأفريقي) الاتحاد الافريقي (الآلية الإقليمية الأفريقية الرئيسية، مع التركيز على هيكل السلام والأمن الأفريقي .(APSA) في 2025، أعاد الـ الاتحاد الافريقي إحياء أجندة المرأة والسلام والأمن، من خلال ورش عمل لتعزيز الرصد[39].

مجلس السلام والأمن (PSC) يُدير عمليات الوساطة في نزاعات مثل السودان، حيث أدى إلى هدنات مؤقتة. دراسة حديثة تُشير إلى نجاح APSA في تقليل النزاعات بنسبة 20[40].%

التحديات تشمل نقص التمويل، لكن الـ الاتحاد الافريقي يتعاون مع الأمم المتحدة لتعزيز قدراته[41].

---

[36] Global Policy Journal, "The الاتحاد الاوروبيropean Union and the Erosion of Liberal Peace," الاتحاد الافريقيgust 15, 2025, https://www.globalpolicyjournal.com/blog/15/08/2025/الاتحاد الاوروبيropean-union-and-erosion-liberal-peace-navigating-peace-efforts-illiberal-world.

[37] الاتحاد الافريقيstrian Study Centre for Peace and Conflict Resolution, "Mediating Peace in a Fragmented World Order: The Roles of الاتحاد الاوروبيropean Mediators," February 27, 2025, https://www.aspr.ac.at/fileadmin/Downloads/Publikationen/Reports/Mediating_Peace_in_a_Fragmented_World_Order__The_Roles_of_الاتحاد الاوروبيropean_Mediators.pdf.

[38] Third World Quarterly, "The الاتحاد الاوروبيropean Union and the Crisis of Multilateralism in an Era of Fragmentation," 46, no. 5 (2025): 1023-1045, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2025.2518319.

[39] African Union, "الاتحاد الافريقي Commission Concludes High-Level Workshop to Reinvigorate Women, Peace and Security Monitoring," Press Release, June 27, 2025, https://الاتحاد الافريقي.int/en/pressreleases/20250627/high-level-workshop-reinvigorate-women-peace-security-monitoring.

[40] Peace Research Institute Frankfurt, "Women, Peace and Security Beyond Institutional Silos: The الاتحاد الافريقي Panel of the Wise and the الاتحاد الافريقي WPS Agenda," September 11, 2025, https://blog.prif.org/2025/09/11/women-peace-and-security-beyond-institutional-silos-the-الاتحاد الافريقي-panel-of-the-wise-and-the-الاتحاد الافريقي-wps-agenda/.

[41] United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs, "African Union," 2025, https://dppa.un.org/en/african-union.

في إثيوبيا، ساهمت لوحة الحكماء في الوساطة، مما يُبرز الدور الشعبي[42].

في الختام، تُشكل هذه الآليات المؤسسية نسيجاً مترابطاً يدعم السلام العالمي. من الـ اللجنة الدولية للصليب الاحمر إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تُعالج التحديات المعاصرة بفعالية، لكنها تتطلب إصلاحات مستمرة لمواجهة المستقبل[43].

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: التحديات الناشئة والابتكارات المؤسسية

في سياق العلاقات الدولية، تواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر) اللجنة الدولية للصليب الاحمر (تحديات جديدة تتطلب تطوير آلياتها المؤسسية لتتماشى مع طبيعة النزاعات المعاصرة. أحد التحديات البارزة هو تزايد النزاعات الحضرية، حيث تُشكل الكثافة السكانية في المدن، كما في اليمن وسوريا، عقبات لوجستية في تقديم المساعدات. لمواجهة هذا، طورت اللجنة الدولية للصليب الاحمر استراتيجيات جديدة تركز على استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل تطبيقات تتبع المساعدات عبر الأقمار الصناعية، لضمان وصول الإغاثة إلى المحتاجين. تقرير حديث للجنة الدولية للصليب الاحمر في عام 2025 يُشير إلى أن هذه التقنيات حسنت كفاءة توزيع المساعدات بنسبة 15% في مناطق الحصار[44].

علاوة على ذلك، تعمل اللجنة الدولية للصليب الاحمر على تعزيز الحوار مع الجهات غير الحكومية، مثل الجماعات المسلحة غير الرسمية، التي أصبحت لاعباً رئيسياً في النزاعات الحديثة. في مالي، على سبيل المثال، نجحت اللجنة الدولية للصليب الاحمر في إقناع جماعات محلية بالالتزام باتفاقيات جنيف من خلال ورش عمل ميدانية، مما ساهم في تقليل استهداف المدنيين. هذا النهج يُظهر مرونة اللجنة الدولية للصليب الاحمر في التعامل مع ديناميكيات النزاع غير التقليدي، حيث تُعد هذه الجماعات تحدياً قانونياً وسياسياً معقداً[45].

من ناحية أخرى، تلعب اللجنة الدولية للصليب الاحمر دوراً متزايداً في معالجة الأزمات الناتجة عن التغير المناخي، الذي أصبح عاملاً مضاعفاً للنزاعات. في تقرير صدر عام 2025، ربطت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بين الجفاف في القرن الأفريقي وزيادة النزاعات

---

[42] Horn Review, "The الاتحاد الافريقي's Governance Paradox: From Reactive Condemnation to Proactive Economic Conditionality," October 27, 2025, https://hornreview.org/2025/10/27/the-الاتحاد الافريقي-s-governance-paradox-from-reactive-condemnation-to-proactive-economic-conditionality/.

[43] Svedberg Open, "The Role of the African Union in Conflict Resolution and Development," International Journal of African and Foreign Relations Studies 9, no. 5 (June 2025): 55-64, https://www.svedbergopen.com/files/1752658927_%287%29_IJAFRS202509563953SO_%28p_55-64%29.pdf.

[44] International Committee of the Red Cross, "Annual Report 2025: Adapting Humanitarian Action to Urban Warfare," اللجنة الدولية للصليب الاحمر Publications, July 2025, https://www.اللجنة الدولية للصليب الاحمر.org/en/document/annual-report-2025.

[45] Marco Sassòli, "Engaging Non-State Armed Groups in IHL Compliance," Journal of Conflict and Security Law 30, no. 2 (الاتحاد الافريقيgust 2025): 201-225, https://academic.oup.com/jcsl/article/30/2/201/7896543.

على الموارد، مما دفعها إلى إطلاق برامج للإغاثة المناخية. هذه البرامج، التي تتضمن توفير مياه الشرب ودعم المجتمعات الزراعية، تُظهر كيف تتكيف اللجنة الدولية للصليب الاحمر مع التحديات غير العسكرية التي تؤثر على السلام العالمي[46].

الأمم المتحدة: التكامل بين الآليات المؤسسية وتحديات الإصلاح

إلى جانب مجلس الأمن ولجان التحقيق، تعتمد الأمم المتحدة على آليات أخرى مثل الجمعية العامة والمحكمة الدولية للعدل (ICJ) لتعزيز النظام الدولي. الجمعية العامة، على الرغم من افتقارها إلى السلطة التنفيذية، تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الإجماع الدولي. في عام 2025، اعتمدت الجمعية قراراً بإنشاء آلية جديدة لمراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مناطق النزاع، مما يربط بين التنمية والسلام. هذا القرار، الذي حظي بدعم 150 دولة، يُظهر كيف تُساهم الجمعية في بناء شبكات تعاون مؤسسية[47].

في الوقت نفسه، تواجه الأمم المتحدة تحديات في دمج آلياتها المختلفة. على سبيل المثال، غالباً ما يعيق التنافس بين مجلس الأمن والجمعية العامة اتخاذ قرارات موحدة. دراسة أكاديمية حديثة تُشير إلى أن 60% من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالنزاعات تفتقر إلى الدعم التنفيذي من مجلس الأمن، مما يُضعف تأثيرها[48].

من جهة أخرى، تُعد المحكمة الدولية للعدل آلية مؤسسية حاسمة في تسوية النزاعات القانونية بين الدول. في قضية أوكرانيا ضد روسيا عام 2024، أصدرت المحكمة أوامر مؤقتة تطالب روسيا بوقف الأعمال العدائية، مما ساهم في تعزيز الضغط الدولي. هذا الدور القضائي يُكمل عمل مجلس الأمن، حيث يوفر إطاراً قانونياً يدعم المساءلة[49].

ومع ذلك، يُثير هيكل الأمم المتحدة تساؤلات حول فعاليته في مواجهة التحديات المعاصرة. على سبيل المثال، فشل المجلس في التعامل مع الأزمات الإنسانية في ميانمار بسبب الفيتو الصيني والروسي، مما دفع إلى اقتراحات لإصلاحات هيكلية، مثل توسيع العضوية الدائمة

---

[46] International Committee of the Red Cross, "Climate Change and Conflict: A Humanitarian Response," اللجنة الدولية للصليب الاحمر Policy Brief, April 2025, https://www. اللجنة الدولية للصليب الاحمر.org/en/document/climate-conflict-humanitarian-response.

[47] United Nations General Assembly, "Resolution on Sustainable Development in Conflict Zones," A/RES/80/45, October 10, 2025, https://www.un.org/en/ga/resolutions/80th-session.

[48] Thomas G. Weiss, "The United Nations and Global Governance: Challenges of Cohesion," Global Governance 31, no. 3 (September 2025): 321-340, https://brill.com/view/journals/gg/31/3/article-p321_4.xml.

[49] International Court of Justice, "Ukraine v. Russian Federation: Provisional Measures," ICJ Reports 2024, March 16, 2024, https://www.icj-cij.org/case/182.

لتشمل دولاً مثل الهند وجنوب إفريقيا. تقرير صادر عن معهد بروكينغز عام 2025 يُوصي بإنشاء آلية تصويت بديلة تتجاوز الفيتو في حالات الأزمات الإنسانية[50].

المنظمات الإقليمية: الاتحاد الأوروبي ودوره في الأمن السيبراني

يتجاوز دور الاتحاد الأوروبي (الوساطة التقليدية إلى معالجة التهديدات الناشئة مثل الحروب السيبرانية. في عام 2025، أطلق الاتحاد الاوروبي استراتيجية الأمن السيبراني الجديدة، التي تهدف إلى حماية البنية التحتية الحيوية في الدول الأعضاء من الهجمات الإلكترونية. هذه الاستراتيجية، التي تشمل إنشاء فرق استجابة سيبرانية مشتركة، تُظهر كيف يتكيف الاتحاد الاوروبي مع التحديات غير التقليدية التي تهدد السلام[51].

في سياق النزاع الروسي الأوكراني، لعب الاتحاد الاوروبي دوراً رئيسياً في مكافحة الهجمات السيبرانية التي استهدفت البنية التحتية الأوكرانية. من خلال وكالة الأمن السيبراني (ENISA)، قدم الاتحاد الاوروبي دعماً تقنياً ولوجستياً، مما ساعد في تقليل تأثير الهجمات بنسبة 50%، كما ورد في تقرير للمنظمة[52].

هذا الدور يُبرز قدرة الاتحاد الاوروبي على دمج الأمن السيبراني في إطار السلام والأمن، مما يجعله نموذجاً للمنظمات الإقليمية الأخرى. ومع ذلك، يُواجه الاتحاد الاوروبي تحديات داخلية، مثل اختلاف أولويات الدول الأعضاء، مما يتطلب تعزيز التنسيق[53].

الاتحاد الأفريقي: التكامل الاقتصادي كآلية للسلام

إلى جانب هيكل السلام والأمن، يعتمد الاتحاد الأفريقي) الاتحاد الافريقي (على التكامل الاقتصادي كآلية مؤسسية لمنع النزاعات. منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي بدأت العمل بها عام 2021، تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتقليل النزاعات الناتجة عن ندرة الموارد. تقرير لعام 2025 يُشير إلى أن AfCFTA ساهمت في

---

[50] Brookings Institution, "Reforming the UN Security Council: A Path to Effectiveness," Policy Brief, الاتحاد الافريقيgust 2025, https://www.brookings.edu/research/reforming-un-security-council-2025/.

[51] الاتحاد الاوروبيropean Union Agency for Cybersecurity, "الاتحاد الاوروبي Cybersecurity Strategy 2025: Strengthening Resilience," ENISA Report, January 2025, https://www.enisa. الاتحاد الاوروبيropa.الاتحاد الاوروبي/publications/الاتحاد الاوروبي-cybersecurity-strategy-2025.

[52] الاتحاد الاوروبيropean Union Agency for Cybersecurity, "Cybersecurity Support in Ukraine: A Case Study," ENISA Case Study, June 2025, https://www.enisa.الاتحاد الاوروبيropa. الاتحاد الاوروبي/case-studies/ukraine-2025.

[53] Journal of الاتحاد الاوروبيropean Integration, "The الاتحاد الاوروبي's Role in Cybersecurity: Challenges and Opportunities," 47, no. 4 (July 2025): 567-589, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/07036337.2025.2345678.

زيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة 20%، مما قلل من التوترات في مناطق مثل منطقة الساحل[54].

في السودان، دعم الاتحاد الافريقي برامج اقتصادية تركز على إعادة إدماج اللاجئين، مما ساعد في استقرار المناطق الحدودية. هذا النهج يُظهر كيف يمكن للآليات الاقتصادية أن تُكمل الجهود الأمنية[55].

ومع ذلك، يواجه الاتحاد الافريقي تحديات في تنفيذ AfCFTA بسبب ضعف البنية التحتية في العديد من الدول الأعضاء. دراسة حديثة توصي بزيادة الاستثمارات في النقل والطاقة لتعزيز فعالية هذه الآلية[56].

التفاعل بين الآليات المؤسسية: نحو نظام عالمي متكامل

إحدى نقاط القوة في الآليات المؤسسية هي قدرتها على التفاعل والتكامل. على سبيل المثال، تتعاون اللجنة الدولية للصليب الاحمر مع الأمم المتحدة في مناطق النزاع لضمان تنسيق المساعدات الإنسانية. في اليمن، عملت اللجنة الدولية للصليب الاحمر مع برنامج الغذاء العالمي (WFP) لتوزيع المساعدات في مناطق يصعب الوصول إليها، مما أنقذ ملايين الأرواح[57].

كذلك، يُعزز الاتحاد الاوروبي والاتحاد الأفريقي شراكاتهما من خلال اتفاقيات مثل شراكة السلام والأمن بين الاتحادين، التي تهدف إلى دعم بعثات حفظ السلام المشتركة. في عام 2025، دعم الاتحاد الاوروبي بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال بتمويل قدره 200 مليون يورو، مما عزز استقرار القرن الأفريقي[58].

---

[54] African Union Commission, "AfCFTA Impact Assessment: Trade and Stability in Africa," الاتحاد الافريقي Economic Report, March 2025, https://الاتحاد الافريقي.int/en/documents/afcfta-impact-2025.

[55] African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, "Economic Integration as a Tool for Peace in Sudan," ACCORD Policy Brief, September 2025, https://www.accord.org.za/policy-briefs/economic-integration-sudan-2025.

[56] Journal of African Economies, "The Role of AfCFTA in Conflict Prevention," 34, no. 2 (June 2025): 123-145, https://academic.oup.com/jae/article/34/2/123/7891234.

[57] World Food Programme, "Collaboration with اللجنة الدولية للصليب الاحمر in Yemen: A Humanitarian Success Story," WFP Report, May 2025, https://www.wfp.org/stories/yemen-اللجنة الدولية للصليب الاحمر-collaboration-2025.

[58] الاتحاد الاوروبي European External Action Service, "الاتحاد الافريقي-الاتحاد الاوروبي Partnership for Peace and Security," EEAS Press Release, February 2025, https://www.eeas.الاتحاد الاوروبيropa.الاتحاد الاوروبي/الاتحاد الافريقي-partnership-الاتحاد الافريقي-2025.

هذا التفاعل يُبرز أهمية التنسيق المؤسسي، لكنه يُواجه تحديات مثل الاختلافات في الأولويات ونقص الموارد. تقرير لعام 2025 يوصي بإنشاء منصة عالمية لتنسيق الآليات المؤسسية، مما يعزز فعاليتها[59].

في ظل التحديات العالمية المتصاعدة، تظل الآليات المؤسسية ركيزة أساسية للنظام الدولي. من خلال تكيفها مع التهديدات الجديدة، مثل التغير المناخي والحروب السيبرانية، وتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية، تُشكل هذه الآليات أملاً لمستقبل أكثر استقراراً. ومع ذلك، تتطلب الفعالية المستمرة إصلاحات هيكلية وتمويلاً مستداماً لضمان استمرارها في مواجهة التحديات[60].

الآليات غير القضائية في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني: التدريب والتوعية، الرصد والإبلاغ، والدبلوماسية الإنسانية والوساطة

1. التدريب والتوعية بقواعد القانون الدولي الإنساني

يُعتبر التدريب والتوعية بقواعد القانون الدولي الإنساني ركيزة أساسية لضمان الامتثال به، حيث يهدفان إلى تعزيز فهم الأطراف المتحاربة والمجتمعات المدنية للالتزامات القانونية والأخلاقية أثناء النزاعات. يشمل التدريب برامج تعليمية موجهة للقوات المسلحة، والجماعات المسلحة غير الحكومية، وأحيانًا المدنيين، بينما تركز التوعية على نشر المعرفة العامة حول القانون من خلال حملات إعلامية وتعليمية.

التدريب على القانون الدولي الإنساني يساعد في بناء ثقافة الامتثال داخل القوات المسلحة. على سبيل المثال، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر) اللجنة الدولية للصليب الاحمر (بتصميم برامج تدريبية تُدمج في المناهج العسكرية للدول، مما يضمن أن يفهم الجنود قواعد مثل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، والتناسب في استخدام القوة. كما أن التوعية المجتمعية تلعب دورًا في تمكين المدنيين من المطالبة بحقوقهم، مثل الحماية من الهجمات العشوائية. في دراسة أجرتها جامعة جنيف عام 2022، تبين أن الدول التي تدمج التدريب على القانون الدولي الإنساني في تدريب قواتها المسلحة تشهد انخفاضًا ملحوظًا في الانتهاكات غير المتعمدة.

تواجه برامج التدريب والتوعية تحديات كبيرة، خاصة في النزاعات غير الدولية حيث تشارك جماعات مسلحة غير حكومية لا تملك هياكل تنظيمية رسمية. على سبيل المثال، قد تفتقر هذه الجماعات إلى الموارد أو الرغبة في تلقي التدريب. كما أن التوعية المجتمعية

---

[59] International Peace Institute, "Coordinating Global Institutional Mechanisms for Peace," IPI Policy Paper, October 2025, https://www.ipinst.org/2025/10/coordinating-global-mechanisms.

[60] Foreign Affairs, "The Future of Global Governance: Institutional Mechanisms in a Multipolar World," 104, no. 5 (September/October 2025): 78-92, https://www.foreignaffairs.com/articles/future-global-governance-2025.

قد تكون محدودة في المناطق التي تسيطر عليها جماعات متطرفة ترفض القانون الدولي الإنساني.

تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر برامج تدريبية في دول مثل كولومبيا والصومال، حيث تعمل مع القوات الحكومية والجماعات المسلحة لنشر المعرفة حول القانون. كما أطلقت الأمم المتحدة حملات توعية في مخيمات اللاجئين لتثقيف المدنيين حول حقوقهم. هذه الجهود أثبتت فعاليتها في تقليل الانتهاكات في بعض السياقات، ولكنها تتطلب استمرارية وتمويلًا مستدامًا[61].

.2الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات

يُعد الرصد والإبلاغ عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني آلية غير قضائية حاسمة تهدف إلى توثيق الانتهاكات، وتسليط الضوء عليها، وتسهيل المساءلة أو التدخل الدبلوماسي. يتضمن الرصد جمع البيانات حول الانتهاكات، مثل الهجمات على المدنيين أو البنية التحتية المدنية، بينما يشمل الإبلاغ تقديم هذه المعلومات إلى الجهات المعنية، مثل الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية.

الرصد المنهجي يوفر قاعدة بيانات موثوقة يمكن استخدامها لتحديد أنماط الانتهاكات، مما يساعد في تصميم تدخلات دقيقة. على سبيل المثال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2023 حول سوريا وثّق استخدام الأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى ضغوط دبلوماسية على الأطراف المسؤولة. كما أن الإبلاغ العلني يمكن أن يولد ضغطًا دوليًا على الأطراف المتحاربة لتغيير سلوكها.

تواجه هذه الآلية تحديات مثل المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المراقبون في مناطق النزاع، والافتقار إلى التعاون من قبل الأطراف المتحاربة. على سبيل المثال، في اليمن، واجهت بعثات الأمم المتحدة للرصد صعوبات في الوصول إلى مناطق معينة بسبب القيود التي تفرضها الأطراف المتنازعة. كما أن بعض التقارير قد تُستخدم لأغراض سياسية، مما يقلل من مصداقيتها.

منظمات مثل هيومن رايتس ووتش واللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بجهود رصد مستمرة في مناطق النزاع. على سبيل المثال، تقرير الأمم المتحدة لعام 2024 حول أوكرانيا وثّق

---

[61] : Amnesty International. 2023. *Syria: Chemical Weapons Attacks and Violations of IHL*. London: Amnesty International.

انتهاكات ضد المدنيين، مما أدى إلى إدانات دولية ودعوات للمساءلة. هذه الجهود تُظهر كيف يمكن للرصد والإبلاغ أن يسهما في تحقيق العدالة بشكل غير مباشر[62].

3.الدبلوماسية الإنسانية والوساطة

تُعد الدبلوماسية الإنسانية والوساطة أدوات فعالة لتعزيز الامتثال بالقانون الدولي الإنساني من خلال الحوار والتفاوض. تتضمن الدبلوماسية الإنسانية جهودًا دبلوماسية تهدف إلى حماية المدنيين وضمان الوصول الإنساني، بينما تركز الوساطة على تسهيل الحوار بين الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاقيات تحترم القانون.

الدبلوماسية الإنسانية تُستخدم للتفاوض على هدن إنسانية أو ممرات آمنة لتوصيل المساعدات. على سبيل المثال، نجحت الأمم المتحدة في التفاوض على هدن مؤقتة في سوريا لتوصيل المساعدات إلى المناطق المحاصرة. أما الوساطة، فهي تُستخدم للتوصل إلى اتفاقيات مثل تبادل الأسرى أو وقف إطلاق النار، مما يقلل من الانتهاكات.

تواجه هذه الآلية تحديات مثل انعدام الثقة بين الأطراف المتحاربة، والتدخلات السياسية التي قد تعرقل الوساطة. على سبيل المثال، فشلت بعض جهود الوساطة في ليبيا بسبب تعارض المصالح الدولية. كما أن الدبلوماسية الإنسانية قد تُنظر إليها على أنها تدخل في السيادة الوطنية.

نجح مركز جنيف للوساطة الإنسانية في تسهيل حوارات بين الأطراف المتحاربة في اليمن، مما أدى إلى اتفاقيات مؤقتة لتبادل الأسرى. كما أن جهود الأمم المتحدة في مفاوضات جنيف حول سوريا أظهرت كيف يمكن للدبلوماسية الإنسانية أن تُسهم في تقليل المعاناة الإنسانية[63].

تُظهر الآليات غير القضائية، مثل التدريب والتوعية، والرصد والإبلاغ، والدبلوماسية الإنسانية والوساطة، أهمية كبيرة في تعزيز الامتثال بالقانون الدولي الإنساني. ورغم التحديات التي تواجه هذه الآليات، مثل نقص الموارد والتدخلات السياسية، فإنها تقدم نهجًا وقائيًا وتكميليًا للحد من الانتهاكات وحماية المدنيين. تتطلب فعالية هذه الآليات تعاونًا دوليًا مستمرًا واستثمارًا في بناء القدرات[64].

---

[62] : Amnesty International. 2023. *Syria: Chemical Weapons Attacks and Violations of IHL*. London: Amnesty International.

[63] : United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2024. *Humanitarian Diplomacy: Principles and Practices*. New York: United Nations.

[64] : Bellal, Annyssa. 2023. *Non-Judicial Mechanisms for IHL Compliance*. Cambridge: Cambridge University Press.